



القرار ١٥٢٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٠٦ المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة ولا سيما القرار ١٤٩٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/2004/26)،

وإذ يشير إلى الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر قمة لشبونة (S/1997/57، المرفق) واسطنبول اللذان عقدتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا، بجمهورية جورجيا،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يعرب عن استيائه لأنه لم تحدد بعد هوية الأشخاص الذين أسقطوا طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص كانوا على متنها،

وإذ يشدد على أن استمرار عدم إحراز تقدم بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتوصل إلى تسوية شاملة للصراع في أبخازيا، بجمهورية جورجيا، أمر غير مقبول،

وإذ يرحب مع ذلك بما اكتسبته عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة من زخم إيجابي بفضل الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها فريق الأصدقاء بصفة منتظمة في جنيف واجتماع القمة الذي عقده رئيسا جورجيا والاتحاد الروسي في آذار/مارس ٢٠٠٣،



وإذ يشير إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في جورجيا في كانون الثاني/يناير وإذ يشجع قيادة جورجيا الجديدة والجانب الأبخازي على السعي إلى إيجاد تسوية سياسية سلمية شاملة للصراع في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يرحب بالمساهمات الهامة التي تقدمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة (قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة) في العمل على استقرار الحالة في منطقة الصراع، وإذ يشدد على حرصه على التعاون الوثيق القائم بينهما في أداء كل منهما لولايته،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/2004/26)؛

٢ - يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وبضرورة تحديد وضع أبخازيا داخل دولة جورجيا وفقاً لهذه المبادئ تماماً؛

٣ - يطري ويؤكد بشدة ما يبذله الأمين العام وممثله الخاص من جهود دؤوبة، بمساعدة الاتحاد الروسي بصفته الطرف الميسر، فضلاً عن فريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ابتغاء تعزيز العمل على استقرار الحالة والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تتضمن على وجه الضرورة تسوية لوضع أبخازيا السياسي داخل دولة جورجيا؛

٤ - يؤكد بصفة خاصة تأييده القوي لوثيقة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" والرسالة التي أحييت بها، وهما وثيقة ورسالة وضعهما في صيغتهما النهائية جميع أعضاء فريق الأصدقاء ووفروا لهما التأييد الكامل؛

٥ - يأسف بشدة لرفض الجانب الأبخازي المستمر إجراء مناقشة بشأن مضمون هذه الوثيقة، ومرة أخرى يبحث بقوة الجانب الأبخازي على استلام الوثيقة والرسالة التي أحييت بها، ويبحث كلا الطرفين على إيلائهما بعدئذ الاهتمام الكامل والصريح، والدخول في مفاوضات بناءة بشأن مضمونهما، ويبحث الجهات التي لها نفوذ لدى الطرفين أن تشجع الوصول إلى هذه النتيجة؛

٦ - يأسف لعدم إحراز تقدم بشأن بدء مفاوضات الوضع السياسي، ويشير، مرة أخرى، إلى أن الغرض من هاتين الوثيقتين هو تيسير إجراء مفاوضات هادفة بين

الطرفين، بقيادة الأمم المتحدة، بشأن وضع أبخازيا داخل دولة جورجيا، وليس السعي إلى فرض أي حل معين أو إملائه على الطرفين؛

٧ - **يؤكد كذلك** أن عملية التفاوض التي تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة يقبلها الجانبان ستتطلب تنازلات منهما الاثنان؛

٨ - **يرحب** بعقد اجتماعات منتظمة لكبار الممثلين في فريق الأصدقاء في جنيف وبإبداء الطرفين التزامهما بقبول الدعوة إلى المشاركة في الاجتماع القادم **ويطلب** إليهما المشاركة مرة ثانية بروح إيجابية؛

٩ - **يحث** الطرفين على المشاركة على نحو أنشط وأكثر انتظاما وتنظيما في فرق العمل المنشأة في اجتماع جنيف الأول (لمعالجة القضايا في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في التعاون الاقتصادي وعودة المشردين داخليا واللاجئين والمسائل السياسية والأمنية) وهي فرق العمل التي تكملها الأفرقة العاملة المنشأة في سوشي. ويؤكد ضرورة أن تظل الأنشطة الموجهة نحو إحراز نتائج في هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية عنصرا رئيسيا في إرساء أساس مشترك بين الجانبين الجورجي والأبخازي وصولا في نهاية المطاف إلى إجراء مفاوضات هادفة بشأن تسوية سياسية شاملة تستند إلى الورقة المعنونة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" والرسالة التي أحييت بها؛

١٠ - **يرحب** بقيام وفد رفيع المستوى مشترك بين أبخازيا وجورجيا، يرأسه الممثل الخاص للأمين العام بزيارة للبويسنة والمهرسك وصربيا والجبل الأسود، حسبما اتفق عليه في اجتماع جنيف الثاني؛

١١ - **يدعو** الطرفين إلى عدم ادخار أي جهد للتغلب على الشعور المستمر بعدم الثقة المتبادل بينهما؛

١٢ - **يدعو** الطرفين مرة أخرى إلى كفالة إعادة التنشيط اللازمة لعملية السلام من جميع جوانبها الرئيسية، بما في ذلك عملهما في المجلس التنسيق وآلياته ذات الصلة، والاستفادة من نتائج اجتماع يالطا بشأن تدابير بناء الثقة الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/242)، وتنفيذ المقترحات المتفق عليها في تلك المناسبة بطريقة هادفة وتعاونية، والنظر في عقد مؤتمر رابع بشأن تدابير بناء الثقة؛

١٣ - **يذكر** جميع الأطراف المعنية بضرورة الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعوق عملية السلام؛

١٤ - يشدد على الحاجة الماسة إلى تحقيق تقدم بشأن مسألة اللاجئين والمشردين داخليا، ويدعو كلا الجانبين إلى إبداء التزام صادق بجعل عمليات العودة محط اهتمام خاص والاضطلاع بهذه المهمة بالتنسيق الوثيق مع البعثة، والتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفريق الأصدقاء ويشير إلى التفاهم في قمة سوشي على إعادة فتح خط السكة الحديد الذي يربط بين سوشي وتبليسي بالتزامن مع عودة اللاجئين والمشردين ابتداء من منطقة غالي؛

١٥ - يؤكد مجدداً عدم مقبولية التغيرات الديمغرافية الناجمة عن الصراع، ويؤكد مجدداً أيضاً أن لجميع اللاجئين والمشردين داخليا المتضررين من الصراع حقاً غير قابل للتصرف في العودة إلى ديارهم في أمان وموفاي الكرامة، وفقاً للقانون الدولي وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاق الرباعي المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/397)، المرفق الثاني) وفي إعلان يالطا؛

١٦ - يشير إلى أن الجانب الأبخازي يتحمل مسؤولية خاصة في حماية العائدين وتيسير عودة باقي السكان المشردين؛

١٧ - يرحب بالبعثة الموفدة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منطقة غالي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) لتقييم مدى إمكانية الاضطلاع بعملية لإنعاش أحوال السكان المحليين والعائدين المحتملين على نحو مستدام ولتحديد الإجراءات الأخرى اللازمة لتحسين الأوضاع الأمنية عموماً وكفالة تواصل العودة ويتطلع إلى نشر تقرير البعثة؛

١٨ - يرحب بنظر الطرفين على نحو إيجابي في توصيات بعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى مقاطعة غالي ويحثهما مرة أخرى على تنفيذ تلك التوصيات ويدعو الجانب الأبخازي بوجه خاص إلى الموافقة على فتح فرع لمكتب حقوق الإنسان في سوخومي في أسرع وقت ممكن، وتهيئة الأوضاع الأمنية اللازمة لمباشرة عمله دونما عائق؛

١٩ - يرحب ببدء عملية نشر عنصر للشرطة المدنية بوصفه جزءاً من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، على نحو ما أيده القرار ١٤٩٤ (٢٠٠٣) واتفق عليه الطرفان، ويتطلع إلى الحصول في وقت مبكر على تأكيد من الجانب الأبخازي لإمكانية الشروع في نشر ضباط الشرطة المتبقين في مقاطعة غالي، ويطلب إلى الطرفين التعاون مع عنصر الشرطة ودعمه بفعالية؛

٢٠ - يدعو الجانب الأبخازي بوجه خاص إلى تحسين سبل إنفاذ القانون بإشراك السكان المحليين وتدارك مسألة عدم توافر برامج تعليمية للطائفة العرقية الجورجية بلغتها الأم؛

- ٢١ - يدعو كلا الطرفين إلى إعلان تخليهما عن لغة القتال ومظاهر التأييد للخيارات العسكرية أو لأنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة، ويلاحظ الجهود التي يبذلها الجانب الجورجي لوضع حد لأنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة ويشجع الطرفين وبخاصة الجانب الجورجي على مواصلة جهودهما في هذا الصدد؛
- ٢٢ - يدين أي انتهاكات لأحكام اتفاق موسكو المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ والمتعلق بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات (S/1994/583، المرفق الأول)؛
- ٢٣ - يرحب بالهدوء النسبي الذي حل في وادي كودوري وبما أكدته الطرفان مجددا من عزمهما على تسوية الوضع بشكل سلمي ويشير إلى دعمه القوي للبروتوكول الذي وقعه الجانبان في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بشأن الحالة في وادي كودوري، ويطلب إلى الجانبين، مواصلة تنفيذ هذا البروتوكول بالكامل؛
- ٢٤ - يعرب عن استيائه لتدهور الأحوال الأمنية في قطاع غالي بما في ذلك تكرار عمليات القتل والاختطاف؛
- ٢٥ - يرحب بالاجتماع الرباعي الذي عقد في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ومثل فيه الطرفان على مستوى رفيع وبتوقيعهما بروتوكولا بشأن المسائل الأمنية ويحث الطرفين على الالتزام بأحكام ذلك البروتوكول والبروتوكول الذي وقعه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وعلى تعاون كل منهما مع الآخر بشكل أوثق من أجل تحسين الظروف الأمنية في قطاع غالي؛
- ٢٦ - يطلب إلى الجانب الجورجي مواصلة تحسين الظروف الأمنية للدوريات المشتركة بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في وادي كودوري لتتمكن من رصد الحالة بشكل مستقل ومنظم؛
- ٢٧ - يؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن الملائم وكفالة حرية الحركة للبعثة ولقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وللموظفين الدوليين الآخرين تقع على عاتق الجانبين؛ ويدين بشدة تكرار عمليات اختطاف أفراد هاتين البعثتين، ويعرب عن بالغ استيائه لعدم تحديد هوية أي من الجناة أو تقديم أي منهم للعدالة ويكرر تأكيد أن وضع حد للإفلات من العقاب على هذا النحو هو مسؤولية الطرفين؛
- ٢٨ - يحث الطرفين، مرة أخرى، على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحديد هوية المسؤولين عن إسقاط طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وتقديمهم إلى العدالة وإبلاغ الممثل الخاص بالخطوات المتخذة؛

- ٢٩ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، على أساس أن يستعرض المجلس، عند الاقتضاء، ولايتها في حالة حدوث تغيير في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛
- ٣٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام، على الحالة في أبخازيا، بجورجيا، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛
- ٣١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.
-